الانفاق العام والنمو الاقتصادي في بلدان الريع النفطي: ديناميكيات التلازم والارتباط

أ.م.د حيدر حسين احمد آل طعمة أ.م.د كاظم سعد الاعرجي
جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

Public Expenditure and Economic Growth in Oil Industries: Dynamics Relationship

Asst.-Prof. Dr. Hayder Hussein. Tuama
College of Administration& Economics, University of Karbala

Asst.-Prof. Dr. Kadhim saad alaaraji
College of Administration& Economics, University of Karbala

الانفاق العام والنمو الاقتصادي في بلدان الريع النفطي: ديناميكيات التلازم والارتباط

أ.م.د حيدر حسين احمد آل طعمة

أ.م.د كاظم سعد الاعرجي

الملخـص :

لا تزال العلاقة بين اتجاهات الانفاق العام والاداء الاقتصادي موضع جدل وخلاف على مستوى النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. اما في البلدان النفطية فيمارس الانفاق العام ادوارا متعددة على النشاط الاقتصادي، اهمها كونه محركا للنمو والاستقرار الاقتصادي، واداة لتوزيع ريع المورد النفطي على مختلف شرائح المجتمع، فضلا عن كونه القناة الرابطة بين تقلبات اسعار النفط واتجاه الدورة الاقتصادية في هذه البلدان. تحاول هذه الورقة كشف العلاقة الديناميكية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2015)، عبر الاستعانة بنموذج التكامل المشترك وسببية غرانجر وباستخدام بيانات سنوية وفصلية. وقد افصحت النتائج عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المذكورة، وان للأنفاق الحكومي دوراً مؤثراً في النمو الاقتصادي في الامدين القصير والطويل، واخيرا بين اختبار غرانجر ان اتجاه السببية من الانفاق الحكومي صوب الناتج المحلي الاجمالي، وكما هو متوقع في البلدان المصدرة للنفط، والتي تعتمد على المورد النفطي في تحريك الاقتصاد عبر قناة الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري.

Abstract

The relationship between trends in public expenditure and economic performance remains controversial and controversial at the level of economic theory and empirical studies in both developing and developed countries. In the oil countries, public spending plays multiple roles in economic activity, the most important being the engine of economic growth and stability, and a tool to distribute the revenues of the oil supplier to various segments of society, as well as being the channel between the fluctuations of oil prices and the direction of the economic cycle in these countries. This paper attempts to uncover the dynamic relationship between government spending and economic growth, expressed in GDP at constant prices, in the Iraqi economy during the period (1990- 2015), using the model of joint integration and the rationale of granger and using annual and quarterly data. The results revealed that there is a long-term balance between these variables, and that government spending has an influential role in economic growth in the short and long term. Finally, between the Granger test and the trend of causality from government spending towards GDP, Which depends on the oil resource in moving the economy through the channel of government spending both current and investment.

المقدمـــة

استرعى تعثر التنمية الاقتصادية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية الكثير من الاهتمام الى حد ظهور نماذج ودراسات تتصدى لتلك المفارقة. وقد افصحت الادبيات الاقتصادية، في وقت مبكر، عن إحدى البلدان الغنية بالذهب وكانت تجربته مثيرة للاستغراب اذ اصبح بعد عشرين سنة من استخراج وتصدير الذهب افقر مما كان عليه قبل ذلك. وتكررت هذه الظاهرة في بلدان نفطية اخرى، وبأشكال مختلفة، وصلت في بعض البلدان الى اثبات العلاقة العكسية بين حجم الموارد الطبيعية ومعدلات النمو الاقتصادي. وتزداد الاهمية الاقتصادية للإنفاق العام في البلدان النامية نظراً لاتساع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، اما في البلدان النفطية تضاف ادوار اخرى، لعل اهمها كون الانفاق العام اداة لتوزيع الريع النفطي على الجمهور. وتفصح التجربة الاقتصادية في البلدان النفطية عن نموذج نمو فريد من نوعه، اذ تكون النفقات الحكومية محركاً لمعظم القطاعات الاقتصادية ومولداً رئيساً للوظائف. وحتى بالنسبة للقطاع الخاص فانه يتكل على المورد النفطي بشكل غير مباشر باعتماده على رواتب موظفي الدولة وتعاقده بشكل رئيس مع القطاع العام في تنفيذ معظم مشروعات الحكومة، مما ولد تلازماً محكماً بين حركة القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية في هذه البلدان. وينصرف الجهد لإدامة النفقات الجارية في الموازنة واستقرار المستوى المعيشي للأسر وتجربة العراق كافية لتوضيح الدور السلبي لتقلبات المورد النفطي. فعندما يرتفع مورد النفط يقود الى صعود الاستهلاك والاستثمار ولكن الانخفاض يكون على حساب الاستثمار بالعادة. وتواجه السياسة المالية، عادة، ضغوطا اجتماعية قوية لزيادة الانفاق مع زيادة المورد النفطية لتوسيع نطاق الانتفاع الاستهلاكي الآني من الموارد الإضافية، ولتطوير البناء التحتي وتوسيع الخدمات العامة. وقد انتبهت الادارة المالية في البلدان النفطية ومنها العراق منذ وقت مبكر الى خطورة تزايد الانفاق العام ممولاً من المصدر النفطي، والدليل على ذلك اعتماد بعض هذه البلدان مقياس العجز غير النفطي وهو الفرق بين الانفاق الحكومي والايرادات غير النفطية. وفي العراق كان مؤشر عجز الموازنة الجارية متداولاً منذ وقت مبكر، والذي يعني مقارنة النفقات غير الاستثمارية بالإيرادات غير النفطية على امل تنمية الايرادات الضريبية وأرباح الشركات العامة وما سواها حتى تكفي لتغطية النفقات الجارية كي تخصص الموارد النفطية للاستثمار.

اهمية البحث

تزداد اهمية الانفاق العام واثاره الاقتصادية في البلدان النفطية نظرا لدور الوصاية الحكومية على موارد النفط الخام واعتماد النفقات الحكومية كقناة لتوزيع عائدات الريع النفطي . ومؤخرا كشفت ازمة هبوط اسعار النفط عمق الاثار التي ولدها تقليص النفقات الحكومية على معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي في العراق.

هدف البحث

يهدف البحث الى التحقق من دور الانفاق الحكومي في ادامة زخم النمو الاقتصادي في اقتصاد ريعي،من خلال التطرق الى طبيعة العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في سياق النظرية الاقتصادية، ومن ثم التحقق من ديناميكيات الارتباط وقنوات التأثير المفترضة بين اتجاهات الانفاق العام وانماط النمو في البلدان الريعية.

واخيرا ستتم الاستعانة بالنماذج القياسية الحديثة في تحليل واختبار العلاقة النظرية المفترضة بين متغيرات الدراسة في اقتصاد العراق النفطي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مركزية مؤداها ان النموذج الاقتصادي الريعي القائم على المورد النفطي المتقلب غير قادر على توليد نمو اقتصادي مستدام، نظرا لتسلل الاضطرابات المستمرة في اسواق النفط الخام الى فروع البنية المالية لاقتصادات البلدان المصدرة للنفط، وبالتالي اخراج قاطرة النمو الاقتصادي عن قضبان الاستدامة والاستقرار.

مشكلة البحث

خلف الانهيار الاخير في اسعار النفط الخام حلقات انكماشية خطيرة طالت معظم القطاعات في البلدان المصدرة للنفط الخام، وقد افصحت التجربة التنموية في هذه البلدان عن خطورة ارتباط الاقتصادات النفطية بدورات الرواج والكساد التي تشهدها اسواق النفط العالمية دوريا، نتيجة اضطراب الاقتصاد العالمي والتدهور الامني والسياسي الذي تشهده العديد من بلدان الشرق الاوسط. وتشير الدراسات الى ان الموازنة العامة، ومن خلال قناة الانفاق العام، كانت الناقل الاخطر لصدمات اسعار النفط الى الاقتصادات المحلية، مما يُلزم حكومات هذه البلدان الى انتهاج سياسات احترازية تهدف الى عزل الموازنة العامة عن النفط وتقلباته المستمرة.

منهجية البحث

تعتمد الدراسة منهجاً يهدف إلى الربط بين الأسس النظرية والتجريبية، وسيتم الركون إلى الأسلوب التحليلي لتقويم نتائج العمل التجريبي. وقد تم الاعتماد على التحليل الاقتصادي المشتق من الدراسات النظرية والتجريبية التي تطرقت للآثار التنموية التي يتركها الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي. وتمت الاستعانة بالسلاسل الزمنية، السنوية والفصلية، لكل من الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لأجل قياس التفاعلات الزمنية لأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي. واستخدم اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller Test لاختبار جذر الوحدة، ومنهجية جوهانسن– جسليوس Johansen and Juselius للتحقق من العلاقة التوازنية بين المتغيرات، واخيرا اعتمدت سببية غرانجر Granger's Causality لتحديد اتجاه السببية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة.

هيكلية البحث

لأجل التحقق من فرضية البحث وتحقيق اهدافه تم تنظيم البحث على عدة اقسام، تناول الاول الادب المعرفي لطبيعة العلاقة بين الانفاق والنمو الاقتصادي، وفيه تم استعراض النظريات المفسرة للعلاقة بين المتغيرات المذكورة، ثم التطرق لنمط النمو في الاقتصادات النفطية، واخيرا تتبع اتجاهات الانفاق العام في البلدان المصدرة للنفط وابرز الادوار التي يمارسها الانفاق الجاري والاستثماري على بنية الاقتصاد الوطني. اما القسم الثاني فتناول قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق من خلال الاستعانة بالنماذج الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية (السنوية والفصلية) لمتغيرات الدراسة، لأجل التحقق من دور الانفاق العام في

النمو والاستقرار الاقتصادي، وبالتالي رسم السياسات الاقتصادية المناسبة للحفاظ على استدامة واستقرار الانفاق العام وعزله عن تقلبات ايرادات النفط.

القسم الاول: الادب المعرفي

اولا : علاقة الإنفاق بالنمو في سياق النظرية الاقتصادية

شهد النصف الثاني من القرن العشرين دراسات وبحوث عديدة تحاول تفسير وتطوير نظرية النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وقد تم التركيز على دور العناصر المحركة لداينمو النمو الاقتصادي، وكان الانفاق الحكومي احد ابرز تلك العناصر. وتفصح النظرية الاقتصادية الكلية إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي (GDP). لكن طبيعة واتجاه هذه العلاقة بقيت محل جدل ونقاش بين مختلف المدارس الاقتصادية الحديثة والمعاصرة (Alshahrani & Alsadiq, 2014:7) . مع ذلك، تركز محور الدراسات والبحوث التطبيقية لاختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بين قانون فاغنر Wagner's Law والفرضية الكينزية Keynesian Hypothesis. وينسب قانون فاغنر إلى الاقتصادي أدولف فاغنر، الذي بين بان اتجاه السببية في العلاقة المذكورة ينطلق من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، حيث إن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وزيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في متوسط الناتج المحلي للفرد وحسب هذا القانون يعد الإنفاق الحكومي متغيراً داخلياً (Endogenous) ودالة في النمو الاقتصادي. اما الفرضية الكينزية فتشير إلى وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث يؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة الدخل القومي بصورة مضاعفة من خلال ميكانيكية المضاعف(Multiplier) وبحسب هذه الفرضية يعد الإنفاق العام متغيراً خارجياً (Exogenous Variable) يسبب النمو الاقتصادي في الدخل القومي. ويظهر من نموذج القطاعات الأربعة التالي، والذي يبين مستوى الدخل التوازني عندما يتساوى العرض (الناتج) الكلي مع الطلب (الإنفاق) الكلي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث ان الإنفاق الحكومي G ، الاستثمار الخاص I ، الاستهلاك الخاص C ، صافي الصادرات (X–M) الناتج (الدخل) الكلي Y :

وهكذا، وتبعاً لنظرية الكينزية في الطلب الفعال (Effective Demand) ، فإن سببية العلاقة تأخذ المسار الذي يمتد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على عكس قانون فاغنر(صبيح، 2015، 98).

اما الدراسات التجريبية الحديثة فقد استند معظمها في فحص العلاقة بين التفاعلات الزمنية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، على نماذج سولو وبارو ورومر في تفسير العناصر المولدة للنمو الاقتصادي في الاجل الطويل. اذ تقوم نظرية النمو النيوكلاسيكية التقليدية على الاسهامات التي قدمت من قبل الاقتصادي الشهير سولو Solow عام 1956، ووفقا لسولو، في ضوء تناقص معدل العائد الحدي على راس المال، فان القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي المستمر في الاجل الطويل لا تتحقق الا من خلال العوامل الخارجية كالتقدم التكنلوجي technological progress والنمو السكاني population growth، كونها عوامل تمنع من انخفاض الانتاجية الحدية لراس المال مع زيادة الاستثمارات وبما يسمح لمعدلات النمو بالتزايد في الاجل الطويل. وبذلك،

لا تعول نظرية سولو على ادوات السياسة المالية (الانفاق الحكومي، الضرائب) في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي. (الحسيني ، 2012: 6)

اما روبرت بارو Barro عام (1989)، فيعتقد بان نمو الناتج المحلي الاجمالي يرتبط عكسيا negatively بالإنفاق الاستهلاكي الحكومي government consumption expenditure، ويضيف بان الاستهلاك الحكومي يخلف تشوهات عديدة على الاستثمار والنمو الاقتصادي، ودون حوافز ايجابية موازية. كما يعتقد بارو بعدم وجود علاقة تذكر للنمو الاقتصادي بالاستثمار الحكومي العام. وتؤكد دراسته اللاحقة عام 1990 هذه النتائج ايضا. (Hasnul, 2016:2).

اما نماذج النمو الداخلي، والتي ظهرت في اواخر الثمانينات واوائل التسعينات من القرن الماضي، على يد كل من بول رومر Romer وروبرت لوكاس Lucas ، فقد قامت بالتركيز على العناصر الداخلية المولدة للنمو، والتي تم تجاهلها من لدن النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، كونها تلعب دورا مركزيا في تفسير النمو الاقتصادي في الاجل الطويل. وتتعد تلك العناصر، وفقا لهذه المدرسة، لتشمل راس المال البشري (التعليم والخبرة والتدريب) والمعرفة وانشطة البحث والتطوير والانشطة التي تقوم على الابتكار وتحمل المخاطر.

ووفقا لهذه النماذج، لا يقتصر راس المال على المعنى المادي فقط، وانما يأخذ في الاعتبار راس المال البشري والخبرة العلمية ذات العائد المتزايد. وهكذا فان دالة الانتاج تخضع لثبات العائد على راس المال بدلا من تناقصه، ويعني ذلك ان العائد المتناقص على راس المال المادي يعوض بالعائد المتزايد على راس المالي البشري. كما ان التقدم التكنولوجي وفقا لهذه النظريات لا يعد متغير خارجي، وانما يتولد من عملية داخلية، اذا ان ذات الحوافز الدافعة للوحدات الاقتصادية للاستثمار في راس المال المادي، تدفعها ايضا للبحث عن التقدم العلمي والتكنلوجي. ولكون راس المال البشري والمعرفة والتكنلوجيا هي المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي وفقا لهذه النظرية، فان ذلك يسمح لأدوات السياسة المالية في التأثير على قرار الوحدات الاقتصادية (الافراد والشركات) الخاصة بالاستثمار او في تعزيز راس المال البشري والمعرفة والبحث والتطوير. ويعني ذلك ان يكون للإنفاق الحكومي تأثيرا على تراكم عوامل الانتاج او على انتاجية العوامل الكلية، ومن ثم على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل. (الحسيني ، 2012: 6)

ثانيا: اتجاهات الانفاق العام في بلدان الريع النفطي

تتسم النفقات العامة في الاقتصادات الريعية بأنها متنامية بشكل كبير، فهي خاضعة لظاهرة التزايد المستمر، سواء كان هذا التزايد معبراً عنه بأرقام مطلقة أم نسب مئوية الى الناتج المحلي الاجمالي. وقد شهدت النفقات العامة توسعا ملحوظا في معظم البلدان النفطية، منذ سبعينات القرن الماضي، لأجل تحقيق أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول وإشباع الحاجات العامة وغيرها من الأمور التي يقع على عاتق الدولة أمر تنفيذها والقيام بها. وهنالك عدة أسباب لزيادة النفقات العامة ، اهمها (الطائي، 2011، 68):-

1-إن عدد السكان في هذه الدول في تزايد مستمر بسبب تحسن الوضع الصحي والمعاشي فيها مما انعكس ايجاباً على زيادة النمو السكاني ومن ثَمَّ زيادة النفقات العامة، كما صاحب ارتفاع معدلات النمو السكاني تركز معظم أفراد المجتمع في سن العمل. واتباع سياسة التوظيف الحكومي غير الخاضع لمبدأ الاقتصاد في

التكاليف، مما فاقم من حجم البطالة المقنعة، والمصحوبة بتزايد الإنفاق العام على الاجور والمرتبات والمعاشات وغيرها من المزايا العينية.

2-نظراً لما تملكه هذه الدول من احتياطات نفطية وبسبب أهمية تلك الموارد الريعية في سوق الطاقة العالمية، بسبب الطلب العالمي المتزايد على النفط من قبل مختلف بلدان العالم، تزداد سهولة وغزارة الايرادات الدولارية المتدفقة وبالتالي يزداد ميل الحكومة الى التوسع في الإنفاق العام لأهداف سياسية واقتصادية واجتماعية.

3-كان لمتطلبات النهوض بالواقع التنموي الدور الكبير في زيادة النفقات العامة في الدول الريعية، إذ اتاحت الإمكانات والموارد الهائلة فرص التوجه نحو وضع خطط انفجارية للتنمية الاقتصادية، للتعويض عما شهدته هذه البلدان من فقر وتخلف وحرمان خلال العقود المنصرمة، وكما هو الحال في الدول الريعية النفطية، فوجود احتياطيات النفط وامكانية تصديرها مقابل أسعار تفوق أضعاف كلف إنتاجها يحقق ريعاً ضخماً لها يجعلها قادرة على دعم متطلبات الإنفاق لفعاليات المجتمع واحتياجاته كافة.

4-كان للقدرة العالية على الاقتراض الدور الفاعل في تشجيع الدول الريعية على التوسع في الإنفاق العام لما يوفره من أموال طائلة دون جهد يذكر. وبسبب ما تنتهجه المصارف الأجنبية من عروض مغرية وتقديم التسهيلات الائتمانية كافة وتذليل العقبات أمام هذه الدول في مجال منح القروض بشروط ميسرة وبدون شروط معقدة، كونها دولاً قادرة على السداد والوفاء بالتزاماتها في أي وقت، لما تملكه من احتياطيات نفطية مؤكدة، تفاقم حجم الأموال المقترَضة وتفاقمت معدلات اصل وفوائد الدين العام، وقد وجهت تلك الأموال الى التوسع في الإنفاق العام بشكل كبير ومبالغ به بحيث فاق مستواه مستوى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في أغلب تلك الدول.

5- تتسم النفقات العامة بقدرتها على إعادة توزيع الريع أو توجيهه الى القطاعات أو الفئات الاجتماعية، وعن طريق هذا الدور أصبحت الدولة راعياً للاقتصاد وموجهاً له. ويعود السبب الى اتاحة الريع المتدفق من مصادر خارجية فرص الامساك بزمام الأمور على المجالات والاصعدة كافة ، نظرا لما تملكه الدولة من قوة مالية ضخمة ومن ثم التوسع في نفقاتها العامة لتشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا يعطي للنفقات العامة صفة الشمولية، إذ تهدف الدولة الى إشباع حاجات جماعية وليست فردية مثل التعليم والصحة والأمن والضمان الاجتماعي، نظرا لشمول منفعتها كافة أفراد المجتمع.

ثالثا: ديناميكية العلاقة بين الانفاق والنمو في الاقتصادات الريعية

شهدت البلدان المصدرة للنفط خلال الفترة من 1960 إلى 2000 معدلات نمو أقل في المتوسط من مجموعة البلدان النامية ومجموعة البلدان غير المصدرة للنفط. رغم تدفق الايرادات النفطية بغزارة في معظم هذه البلدان (Anshasy, 2012, 1). ولم تتخذ البلدان النفطية السياسات السليمة للتحول من الاقتصادات الريعية المعتمدة على الاستخراج، والتوزيع، إلى اقتصادات تعتمد على العمل والإنتاج، وتنويع الأنشطة والصادرات، وتحويل الموارد الطبيعية الناضبة إلى أصول يتولد عنها نموّ اقتصادي مستدام. فنموذج النمو السائد في هذه البلدان يعتمد على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد من خلال آلية الإنفاق الحكومي. وجزء من هذا الإنفاق جاري (استهلاكي) متعلّق بأجور المواطنين ورواتبهم في القطاع العامّ، وجزء آخر منه متعلّق بإنفاق راسمالي

(استثماري) في مشاريع التنمية، والبنى التحتية، والخدمات الاجتماعية. ولا يزال نشاط القطاع الخاص بعد أربعة عقود من تصدير النفط يتركز في ثلاثة مجالات رئيسة، هي: المقاولات، والخدمات، واستيراد السلع الاجنبية، مع الاستفادة من الإنفاق الحكومي الضخم في أوقات الطفرات النفطية، ومن راس مال الحكومي، ومدخلات الطاقة الرخيصة. فالقطاع الخاص يسعى لتحقيق الأرباح السريعة من الطفرات النفطية عبر وفورات الإنفاق العامّ المصاحبة لها. في حين أنّ معظم المواطنين موظفون لدى الدولة في قطاع عامّ مترهل، قليل الكفاءة والإنتاجية، وهم يتقاضون رواتب ينفقون جلّها في طلبٍ استهلاكي من مخرجات القطاع الخاص (الخاطر، 2015، 25). لذا يستفيد القطاع الخاص من الإنفاق الحكومي الرأسمالي بصفة مباشرة عبر المقاولات والمشتريات الحكومية، وبصفة غير مباشرة من الإنفاق الجاري عبر رواتب وأجور القطاع العامّ التي تشكّل لاحقًا طلبًا استهلاكيا على منتجات القطاع الخاص. ومع الطفرات النفطية وارتفاع الإنفاق الرأسمالي، يذهب جزء كبير من رؤوس الأموال والاستثمارات المتولدة من هذه الطفرات النفطية إلى قطاع السلع غير المتاجر بها دوليًاnon–traded sector ؛ الخدمات بشكل خاص، والتي تؤدّي إلى مزاحمة Crowding out قطاع السلع المتاجر بها دوليًا tradable sector، وتساهم في تنويع الصادرات، ولا يتولد منها قيم مضافة عالية للإنتاج، ولا نمو قابل للاستدامة بعد انفجار الفقاعات وانقضاء الطفرات النفطية(Ahmad & Masan, 2015, 100) . وقد شهدت نيجيريا، على سبيل المثال، إعادة تخصيص الموارد من القطاعات القابلة للتداول، بما في ذلك الزراعة، إلى الأنشطة غير القابلة للتداول، بسبب النمو السريع للأجور في المناطق الحضرية. وفي نهاية الطفرة النفطية في عقد الثمانينات من القرن الماضي، واجهت نيجيريا التحدي الصعب في إعادة بناء قطاعاتها التجارية بمجرد أن بدأت عائدات النفط في الانخفاض (Koeda&Kramarenko, 2008, 5) .

وهكذا، يتّضح أنّ نموذج النمو المذكور منحاز بطبيعته إلى التركّز في قطاع السلع غير المتاجر بها دوليًا، لتحقيق الأرباح السريعة من الطفرات النفطية والإنفاق الحكومي، من خلال استثمار رخيص التكلفة ومعلوم الربحية، يعتمد على عمالة أجنبية متدنية الأجر في أسواق محلّية شبه احتكارية، عوضًا من مخاطرة الدخول في سوق صادرات أجنبية تنافسية تتطلب مهارات فنيةً وإداريةً عاليةً وابتكار وتطوير لأجل البقاء في دائرة المنافسة. ويلاحظ أنّ هذا النموذج يؤدّي إلى المزيد من التركّز في الاقتصادات النفطية مع الطفرات التي تشهدها اسواق النفط العالمية، وإلى انخفاض الإنتاجية في القطاعين العامّ والخاص، كما تشير إلى ذلك الأدلة(الخاطر، 2015، 25). وينصرف الجهد الحكومي في هذه البلدان لإدامة النفقات الجارية في الموازنة واستقرار المستوى المعيشي للأسر وتجربة العراق كافية لتوضيح الدور السلبي لتقلبات المورد النفطي. فعندما يرتفع مورد النفط يقود الى صعود الاستهلاك والاستثمار ولكن الانخفاض يكون على حساب الاستثمار في العادة. ويعتاد الاقتصاد النفطي التعايش مع المغالاة في اسعار صرف العملة الوطنية وبالتالي تسلل المرض الهولندي الى القطاعات الانتاجية، اي المستوى المنخفض للقدرة التنافسية الدولية في انشطة السلع المتاجر بها.

ومن جهة اخرى، لتوزيع المورد النفطي دور اضافي في ازاحة انشطة السلع المتاجر بها لصالح الخدمات، لأن المواطنين يجدون في القطاع العام فرص العمل المرغوبة والرواتب المجزية . وتجد الشركات الاستثمار في انتاج السلع والخدمات التي تستجيب للطلب الاستثماري والاستهلاكي الداخلي اكثر جدوى واقل مخاطرة من الانتاج المتجه للتصدير. ولذا يصبح تنويع القاعدة الانتاجية لا يعني تنويع الصادرات، وهي الهدف، اي ان جدوى

الاستثمار من جهة العائد والمخاطرة يتحيز نحو السلع والخدمات غير المتاجر بها بحكم عدم تعرضها الى منافسة خارجية .اما الاستثمارات التي تتجه لإنتاج سلع متاجر بها للتصدير فاغلبها للقطاع العام وتتركز على موارد النفط والغاز لأن الميزة النسبية هنا تساعد على التنافس. ورغم انجاز برامج استثمارية ضخمة، في دول الخليج، لبناء طاقات انتاجية واسعة في البتروكيمياويات والصناعات كثيفة الطاقة، لا يزال النمو يعتمد على داينمو الانفاق الحكومي من المورد النفطي وهو النمط المعروف في العراق ايضا(علي، 2012، 87).

لقد جذب تعثر التنمية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية الكثير من الاهتمام الى حد ظهور نماذج تحليل تتصدى لتلك المشكلة. وقد ظهرت عدة فرضيات لتفسير تلك الظاهرة تسمى الاولى المرض الهولندي Dutch Disease (Ahmouda, 2014, 27) ومفادها ان صادرات المورد الطبيعي تؤدي الى وفرة العملة الاجنبية مما يقود الى رفع قيمة العملة المحلية مقترنا بانخفاض السعر النسبي للسلع المتاجر بها الى السلع غير المتاجر بها، ويؤدي ذلك الى تدهور القدرة التنافسية الدولية للبلد المصدر، الامر الذي يدفع الى تقلص نسبي في قطاع الانتاج السلعي لصالح المستوردات الاجنبية.

اما الفرضية الثانية فتسمى لعنة الموارد Resource curse او مفارقة الوفرة، وتنطلق هذه الفرضية من ملاحظة المبالغة بالإنفاق الحكومي دون تحسب لتقلبات مستوى الايراد. وبما ان الانفاق العام عندما يرتفع لا يمكن تخفيضه بسهولة، يرتفع الانفاق الجاري مع كل قفزة في الموارد الطبيعية بسبب الميل الواطئ للادخار من المورد الطبيعي. ويزداد تعرض البلد الى الازمات المالية تبعا" لذلك ويضطر للاقتراض حين تهبط واردات النفط لتامين التمويل اللازم للإنفاق الحكومي (فنزويلا والمكسيك مثلا)، وهكذا يبتعد الاقتصاد تدريجيا عن مقتضيات التنمية.

وفي سياق هذه الفرضية " لعنة الموارد " يتواتر التأكيد على أضرار السلوك الريعي، وهو مفهوم مصاديقه كثيرة، ومن بينها اندفاع الافراد المحموم نحو الكسب ومراكمة ثروات من مزاولة انشطة هامشية لا تتطلب رؤوس اموال أو مخاطرة ، وبعيدة عن الميادين التي تخدم التنمية او مشكوك في جدواها على المستوى الاقتصادي الكلي. كما ان السلوك الريعي في سياق ذلك التنظير، يطغى على الجهاز الاداري للدولة ومن مظاهره سوء الادارة والفساد المالي ويمتد الى المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة (علي، 2016).

القسم الثاني : البيانات والنموذج القياسي المستخدم

تعتمد الدراسة منهجاً يهدف إلى الربط بين الأسس النظرية والتجريبية، وسيتم الركون إلى الأسلوب التحليلي لتقويم نتائج العمل التجريبي. وقد تم الاعتماد على التحليل الاقتصادي المشتق من الدراسات النظرية والتجريبية التي تطرقت للآثار التنموية التي يتركها الانفاق الحكومي في البلدان النامية بشكل عام. كما تمت الاستعانة بالسلاسل الزمنية، السنوية والفصلية، لكل من الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لأجل قياس التفاعلات الزمنية لأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في العراق.

وتمتد السلسلة الزمنية الأولى للمدة (1990–2015 / بيانات سنوية)، وبواقع (26) مشاهدة. أما السلسلة الزمنية الثانية فتمتد للمدة (2010.Q1 – 2016.Q4 / بيانات فصلية) وبواقع (28) مشاهدة (وكما هو مبين في ملحق 1). وتم الاعتماد على البيانات الصادرة من وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، جداول الحسابات

الختامية. ونشرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء. والبنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات متفرقة. وتم استخدام البرنامج الإحصائي (EViews-9.1) في اختبار وتحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

اولا : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تمت الاستعانة باختبار اختبار ديكي فوللر الموسع Augmented Dickey-Fuller Test (Enders, 1995, 221) لأجل اختبار سكون متغيرات الدراسة ولكلا السلسلتين السنوية والفصلية. وتشير نتائج القيم المحسوبة لإحصائية (τ) الى مستوى الانفاق الحكومي (EX) والناتج المحلي الاجمالي (GDP) ، والموضح في الجدول (1)، إن القيم المحسوبة كافة لمستويات Levels المتغيرات (سواء بحد ثابت constant only ام بحد ثابت واتجاه عام intercept and trend) تقل عن القيم الحرجة(1) عند مستوى معنوية (1%) و(5%) و(10%) ، مما يعني عدم إمكانية رفض فرضية جذر الوحدة (H0 : β= 0) لكل من مستويات السلاسل الزمنية خلال مدد الدراسة (Dickey& Fuller, 1981, 1057). وهكذا، فان السلاسل الزمنية (السنوية والفصلية) لمتغير الانفاق الحكومي (EX) والناتج المحلي الاجمالي (GDP) في العراق، ليست سلاسل زمنية مستقرة بالمستوى العام.

جدول (1)

اختبار ديكي فوللر الموسع (المستويات)

Augmented Dickey-Fuller Test		Annual		Quarterly	
		constant only	intercept and trend	constant only	intercept and trend
Level	EX	-1.510576	-3.170915	-1.994972	-1.863169
	GDP	-0.416955	-2.943703	-1.830821	-1.854525
critical values	1% level	-3.724070	-4.374307	-3.711457	-4.356068
	5% level	-2.986225	-3.603202	-2.981038	-3.595026
	10% level	-2.632604	-3.238054	-2.629906	-3.233456

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews-9.1

في المقابل، تشير النتائج الواردة في جدول (2) إلى رفض فرضية العدم (H0 : β = 0)، عند مستوى معنوية (1%) و(5%) و(10%)، نظراً لخلو نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع لمتغير الانفاق الحكومي **(EX)** والناتج المحلي الاجمالي **(GDP)** في العراق، من جذر الوحدة بعد اخذ الفروق الأولى **1st Difference**، ولذلك، فإن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى ومستقرة عند الفروق الأولى، ومن ثم إمكانية تكاملها تكاملاً مشتركاً.

* القيم الجدولية لـ (ADF- test) تم احتسابها ضمن مخرجات برنامج (Eviews) المستخدم في هذه الدراسة، وهذه القيم تختلف حسب عدد حدود الفرق المبطأ الداخلة في نموذج الاختبار، التي قد تم حسابها تلقائياً على وفق معيار Akaike (AIC) بحد أقصى 10 مدد.

جدول (2)

اختبار ديكي فوللر الموسع (الفرق الاول)

Augmented Dickey-Fuller Test		Annual		Quarterly	
		constant only	intercept and trend	constant only	intercept and trend
1st Difference	EX	-6.057452	-6.001579	-8.887630	-8.574685
	GDP	-4.932824	-4.742634	-6.271045	-6.269919
critical values	1% level	**-3.737853**	**-4.394309**	**-3.737853**	**-4.394309**
	5% level	**-2.991878**	**-3.612199**	**-2.991878**	**-3.612199**
	10% level	**-2.635542**	**-3.243079**	**-2.635542**	**-3.243079**

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews-9.1

ثانيا : اختبار التكامل المشترك

تتعدد المناهج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، مثل منهجية الخطوتين لأنجل-غرانجر Engel-Granger Two Step Method ومنهجية جوهانسن وغيرها. وتعد منهجية جوهانسن Johansen Method من أهم المناهج القياسية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية اذ ينطوي هذا الاختبار على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregressive Model (VAR) باستخدام دالة الإمكان الأعظم Maximum Likelihood Function وقد طور هذا النموذج من لدن جوهانسن (Johansen: 1988) (Johansen, 1988, 231) وجوهانسن- جسليوس (Johansen and Juselius: 1990) (Johansen& Juselius, 1990, 169) لتجنب أوجه القصور التي ظهرت بها منهجية الخطوتين لأنجل وغرانجر. إذ يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل وغرانجر للتكامل المشترك كونه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك يستخدم في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن اختبار جوهانسن- جسليوس يكشف عن ما إذا كان هناك أكثر من متجه للتكامل المشترك في العلاقة موضع الدراسة. ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكان الأعظم Likelihood Maximum Function وهما اختبار الأثر (Trace test) واختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigenvalues Test) وكما يبين جدول (3) و(4) :

ويبين الجدول (3) التي، نتائج اختبار الأثر (λ trace) واختبار القيمة العظمى (λ max) لتحليل العلاقة (السنوية والفصلية) بين الانفاق الحكومي **(EX)** والناتج المحلي الاجمالي **(GDP)** في العراق. وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر (λ trace) للبيانات السنوية والفصلية كانت (16.34407) و(27.12040) على التوالي، وهي تزيد عن القيم الحرجة (15.49471) و(15.49471) عند مستوى معنوية (5%)، مما يدل على رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك (r = 0)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود عدد من متجهات التكامل المشترك اكبر من الصفر (r = 1). كما لا يمكن رفض فرضية العدم بان (r≤1) عند مستوى معنوية (5%) بالنسبة للبيانات السنوية والفصلية؛ وبذلك لا يوجد متجه

ثاني للتكامل المشترك، إذ تبين النتائج أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر (0.462965) (2.430242) على التوالي، اصغر من القيمة الحرجة (3.841466) و(3.841466) عند مستوى معنوية (5%).

جدول (3)

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (اختبار الاثر)

Annual				
Hyp. No.	**Eigenvalue**	**Trace Stat**	**5% C.V.**	**Prob.**
r = 0	0.484033	16.34407	15.49471	0.0372
r ≤ 1	0.019105	0.462965	3.841466	0.4962
Quarterly				
Hyp. No.	**Eigenvalue**	**Trace Stat**	**5% C.V.**	**Prob.**
r = 0	0.613113	27.12040	15.49471	0.0006
r ≤ 1	0.019105	2.430242	3.841466	0.1190

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews-9.1

من جانب آخر، جاءت نتائج اختبار القيمة العظمى (λ max) مطابقة لنتائج اختبار الأثر، بوجود متجه واحد للتكامل المشترك بين الانفاق الحكومي **(EX)** والناتج المحلي الاجمالي **(GDP)** في العراق. اذ تبين النتائج الواردة في جدول (4) المذكور انفا، أن القيم المحسوبة لمعدل الإمكانية، بالنسبة للبيانات السنوية والفصلية ، كانت (15.88111) و(24.69016) على التوالي، أكبر من القيم الحرجة (14.26460) و(14.26460) عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على رفض فرضية العدم والقائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك (r=0) وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود متجه وحيد للتكامل المشترك (r=1)

جدول (4)

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (اختبار القيمة العظمى)

Annual				
Hyp. No.	**Eigenvalue**	**Max-Eigen Stat**	**5% C.V.**	**Prob.**
r = 0	0.484033	15.88111	14.26460	0.0275
r ≤ 1	0.019105	0.462965	3.841466	0.4962
Quarterly				
Hyp. No.	**Eigenvalue**	**Max-Eigen Stat**	**5% C.V.**	**Prob.**
r = 0	0.613113	24.69016	14.26460	0.0008
r ≤ 1	0.089235	2.430242	3.841466	0.1190

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews-9.1

وأخيراً وفيما يخص المتجه الثاني، بينت النتائج أن القيم المحسوبة لاختبار القيمة العظمى (للبيانات السنوية والفصلية) كانت (0.462965) (2.430242) اصغر من القيمة الحرجة (3.84) و(3.84) عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني قبول فرضية العدم ($H0 : \beta = 0$) القائلة بعدم وجود متجه ثانٍ للتكامل المشترك، ورفض الفرضية البديلة (r>1). وهذا يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل (باتجاه واحد) بين الانفاق الحكومي **(EX)** والناتج المحلي الاجمالي **(GDP)** في العراق خلال مدة الدراسة (السنوية والفصلية)، على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، إلا إن المتغيرين يسيران باتجاه التوازن في الأجل الطويل، ويمكن بيان ذلك في الشكل (1) الاتي:

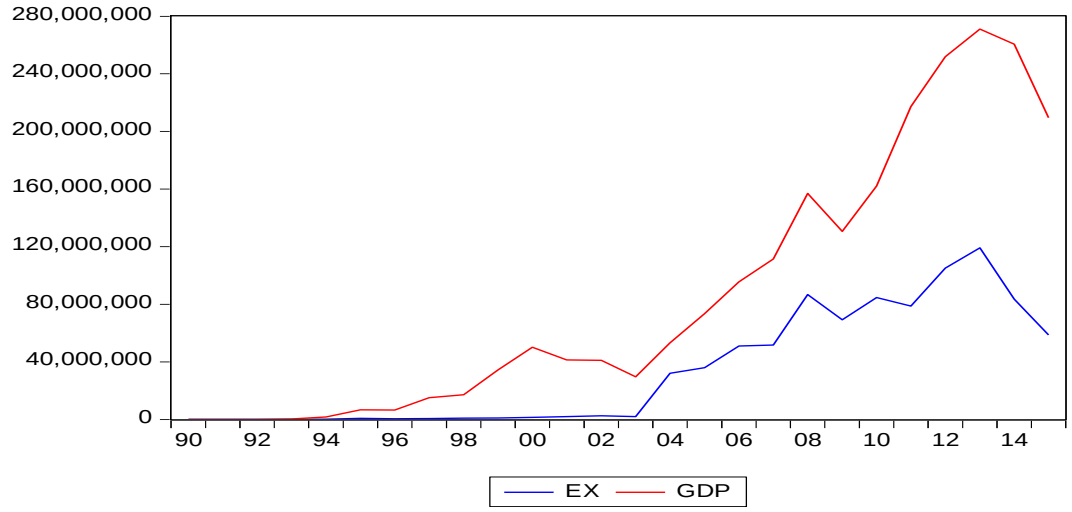

شكل (1)

العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الانفاق الحكومي والناتج في العراق

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews-9.1

ثالثا : اختبار اتجاه السببية.

خضعت العلاقة السببية بين التفاعلات الزمنية لمتغير الانفاق الحكومي **(EX)** ومتغير الناتج المحلي الاجمالي **(GDP)**، في البلدان النامية والمتقدمة، للعديد من الدراسات الاقتصادية والتي توصلت إلى نتائج غير حاسمة، اذ قاد الجدل النظري والدراسات التطبيقية إلى إبراز أربعة اتجاهات مفسرة للعلاقة المفترضة بين المتغيرات المذكورة: الأولى تشير إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه Uni-Directional Causality تنطلق من الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي، مستندة إلى الفرضية الكينزية في الطلب الكلي الفعال. أما وجهة النظر الثانية فتعزو تقلبات الانفاق الحكومي إلى تقلبات الناتج المحلي الاجمالي، وبذلك فان هناك علاقة سببية عكسية من الناتج المحلي الاجمالي باتجاه الانفاق الحكومي، ويستند هذا الطرح الى قانون فاغنر. في حين ترجح وجهة النظر الثالثة العلاقة السببية ثنائية الاتجاه Bi-Directional Causality بين الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي، وقد أيد هذا الاتجاه عدد غير قليل من الدراسات التطبيقية. وأخيراً يؤكد الاتجاه الرابع، بقيادة أنصار مدرسة التوقعات العقلانية، إلى انعدام العلاقة السببية No Directional Causality بين المتغيرات المذكورة، كون التطورات الحاصلة في الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي تكون مدفوعة بالغالب بعوامل مختلفة، فضلا عن حيادية اثر الانفاق العام الممول بالضرائب على النمو بسبب نظرية التكافؤ الريكاردي وايضا ضعف تأثير الانفاق العام الممول بالاقتراض العام على النمو بسبب اثر المزاحمة المالية. واخيرا تنبغي الاشارة الى ان اتجاه السببية المتوقع في اقتصاد نفطي ينطلق من الانفاق الحكومي صوب النمو الاقتصادي، كون النفقات الحكومية في البلدان الريعية قناة اساسية لتوزيع الموارد الريعية ومحرك لنمو وادامة نشاط مختلف القطاعات الاقتصادية الحكومية والخاصة وبشكل مباشر وغير مباشر وكما ورد في التحليل السابق.

ان وجود التكامل المشترك بين المتغيرات الانفاق الحكومي والناتج يعني ، بحسب Granger، وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل، ولكن تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات موضع الدراسة يتطلب

استخدام سببية غرانجر Granger's Causality. اذ يستخدم هذا الاختبار لمعرفة اتجاه السببية بين المتغيرات الاقتصادية، وايضا لتوضيح أن التغير في القيم الحالية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر (Granger, 1969, 431). أي أن التغير في قيم الانفاق الحكومي (EX) الحالية والماضية مثلاً يسبب التغير في قيم الناتج المحلي الاجمالي (GDP) .

وتظهر نتائج اختبار السببية الواردة في الجدول (5) ، بأن التغيرات في الانفاق الحكومي **(EX)**، تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي **(GDP)**، و فترات الإبطاء لكافة، عند مستوى معنوية (1%). وهذا ينسجم مع نموذج النمو الاقتصادي في البلدان النفطية وما تؤديه الموارد النفطية من دور في تمويل الموازنة وادامة الزخم الاقتصادي عبر قناة الانفاق الحكومي (بشقيه الجاري والاستثماري). وتتفق هذه النتيجة مع بنية الاقتصاد العراقي المستندة بشكل كبير الى الانفاق العام، اذ يبلغ حجم الانفاق الحكومي قرابة (70%) من الناتج المحلي الإجمالي

جدول (5)

اختبار غرانجر لاتجاه السببية

Null Hypothesis	Lags	F-statistic	Probability	Decision
EX does not Granger cause GDP	1	6.67876	0.0057	Reject
GDP does not Granger cause EX		0.45170	0.6426	Accept
EX does not Granger cause GDP	2	6.67876	0.0057	Reject
GDP does not Granger cause EX		0.45170	0.6426	Accept
EX does not Granger cause GDP	3	7.98884	0.0012	Reject
GDP does not Granger cause EX		0.50456	0.7331	Accept
EX does not Granger cause GDP	4	5.09497	0.0098	Reject
GDP does not Granger cause EX		0.48785	0.7792	Accept

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews-9.1

الخلاصة والتوصيات

في البلدان النفطية، ترتبط البنية المالية بشكل شبه كامل بالنفط، وقد زاحم الاعتماد المفرط على النفط، في تغطية الانفاق العام، الايرادات الحكومية الاخرى كالضرائب والرسوم وعوائد المؤسسات الاقتصادية العامة واضعف من نسب مساهمتها في تمويل الموازنة العامة. هذا الواقع ولد انكشافاً خطيراً للنفقات العامة على إيرادات الريع النفطي والمرتبط اساساً بتقلبات اسعار النفط، الموجهة بعوامل ومتغيرات اقتصادية وسياسية عالمية.

وفي العراق، ضيعت الحكومات السابقة عقودا طويلة من التنمية على الرغم من توافر رؤوس الاموال اللازمة لانطلاق الاقتصاد الوطني وتحقيق متطلبات التنمية والاستقرار في مختلف قطاعاته الاقتصادية. وعلى الرغم من تعدد الاسباب الكامنة وراء اخفاق الجهود التنموية للحكومة، الا ان عنصر الانكشاف المالي للاقتصاد والموازنة على النفط كان في مقدمة تلك الاسباب، نظرا لانعكاس التقلبات السعرية لأسواق الطاقة العالمية على مسار التنمية والاستقرار من خلال مجموعة من القنوات التي عكست تقلبات اسعار النفط في نمط تنموي متعرج، وكان

الانفاق العام احد اهم تلك القنوات، نظرا لكونه محرك النمو والاستقرار الاقتصادي واداة لتوزيع الريع النفطي والقطاع القائد لمعظم القطاعات غير النفطية، الحكومية والخاصة.

حاولت هذه الدراسة التحقق من الادوار التي يمارسها الانفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي في العراق، في الامد الطويل والقصير، من خلال تحليل السلاسل الزمنية لمتغير الانفاق الحكومي ومتغير الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، عبر اختبارها في نماذج قياسية حديثة بدأً باختبار ديكي فوللر الموسع لاستقرارية البيانات ومن ثم اجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك واخيرا استخدام سببية جرانجر. وقد افصحت النتائج عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل للمتغيرات المذكورة في الامد الطويل (بيانات سنوية) والامد القصير(البيانات الفصلية)، وكان اتجاه السببية من الانفاق الحكومي صوب الناتج المحلي الاجمالي، ولمختلف فترات الابطاء المستخدمة، وهو ما يتفق مع واقع الاقتصادات النفطية، ومنها العراق، على اعتبار ان الانفاق الحكومي محرك للنمو والاستقرار الاقتصادي.

هذه النتائج تلزم صناع القرار الاقتصادي في العراق الى اعادة النظر بنموذج النمو القائم وتقليص الانكشاف المالي للنفقات العامة على اسواق النفط العالمية لعزل اتجاهات الانفاق الحكومي (بشقيه الجاري والاستثماري) عن المسار المتعرج لأسعار النفط . فضلا عن ضرورة رفع كفاءة وفاعلية الانفاق العام ومحاولة تقليص الدور الاقتصادي للدولة لصالح نمو وتحفيز القطاع الخاص ليكون محركا للنمو ومصدرا لتوليد فرص العمل. وفيما يلي استعراض لأبرز السياسات اللازمة لتعزيز الدور التنموي للأنفاق العام وعزله عن تقلبات اسعار النفط، وهي:

1- لابد من التوجه الجاد من السلطتين التنفيذية والتشريعية لإعادة النظر في إعادة هيكلة الموازنة العامة وبناء أولوياتها لدعم النمو والاستقرار الاقتصاديين اللذان لهما الدور البارز في توجهات السياسة المالية في العراق .عن طريق تبني جملة من الاستراتيجيات بدافع التأثير في مستوى أداء السياسة المالية، وتعزيز متطلباتها عن طريق تنويع إيراداتها، وعلى نحو يجردها من الاعتماد المطلق على الريع النفطي.
2- نظرا لتذبذب حجم الايرادات النفطية بسبب تقلب معدلات التصدير والاسعار، ينبغي انشاء قسم خاص في وزارة المالية لدراسة أسواق النفط العالمية والافاق المستقبلية للأسعار والتنبؤ بها، لبناء القدرات اللازمة للتعايش والتصدي لتسلل دورات الركود والرواج التي تشهدها اسواق النفط العالمية باستمرار.
3- يتطلب تعظيم انتفاع المجتمع من المال العام تطبيق مبدأ اقل التكاليف لتحقيق الاداء المستهدف، مما يتطلب مراجعة جميع الانشطة الحكومية واجراء تحليل (الكلفة- المنفعة) المقارن، للتحول نحو اسس مختلفة للتنظيم وبدائل جديدة للإجراءات التقليدية.
4- ترشيد النفقات العامة ببنودها كافة، ومحاصرة مسببات الهدر والضياع المالي، عن طريق اعتماد الوسائل الرقابية والتنظيمية المتاحة. ويتطلب هذا الإجراء تبني جملة من الإجراءات الملائمة والمصاحبة لذلك، مثل رفع أسعار الخدمات الحكومية على ان يصاحبها رفع الدخل الحقيقي للفئات ذات الدخل المنخفض، وبالشكل الذي ينسجم مع تكاليفها النهائية ، وفي خطوة مصاحبة أو تالية يتم توجيه الموارد المالية المتاحة

نحو دعم القطاعات الأخرى غير النفطية، بغية رفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبما يضمن توفير التخصيصات المطلوبة لدعم الإيرادات العامة.

5- يتطلب الاقتصاد النفطي العراقي انشاء صندوق سيادي يضطلع بمهمة عزل الموازنة العامة والاقتصاد الكلي عن تقلبات أسعار النفط العالمية، لأجل تحقيق الاستقرار على المستوى الاقتصادي والمالي وحفظ حقوق الأجيال القادمة، إلى جانب كونه مرتكز مهم للشروع بالمشاريع ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية من اجل تحقيق النجاح في عملية التنمية الاقتصادية.

6- لأجل تحقيق نسب انجاز مستهدفة للنفقات الاستثمارية والتغلب على معضلة الطاقة الاستيعابية لها ينبغي رفع كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية عن طريق انشاء صندوق ضامن للاستثمار تودع فيهِ تخصيصات الاستثمار السنوية او اية فوائض مالية لمصلحة توفير لوازم التنمية في الموازنة. ويكون هذا الصندوق ممُول وضامن للشركات المقاولة بغية رفع الطاقة الاستيعابية للموازنة الاستثمارية بمساعدة وإداء عالي لشركات المقاولات الدولية. كما يتوجب تحويل الفوائض المتحققة جراء ضعف تنفيذ الموازنة الاستثمارية الى الموازنة الاستثمارية للعام المقبل (حصرا).

7- تعظيم الايرادات غير النفطية من خلال الاعداد لاستراتيجية وطنية لإصلاح النظام الضريبي في العراق عبر تشكيل لجنة خاصة بهذا الغرض واطلاق حملة تثقيف وتوعية في اطار قوانين جديدة تعالج تشوهات النظام الضريبي القائم وتطويق كافة الاوعية الضريبية المتاحة (عبر اعتماد ضريبة المبيعات مثلا) والحد من التهرب الضريبي المذهل الذي ولده ضعف القوانين الرادعة والفساد المستشري بدلا من الاتكال على رفع سعر ضريبة الدخل لتحقيق غزارة في الايراد.

المصادر العربية

1. الخاطر، خالد بن راشد، تحديات انهيار اسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للدراسات وابحاث السياسات، الدوحة، اغسطس 2015، ص25.
2. علي، احمد ابريهي، التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي، دار الايام، عمان، 2016.
3. صبيح، ماجد حسني، تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 72، 2015، ص98.
4. اسراء عادل الحسيني، هيكل الانفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية، سلسلة اوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة القاهرة، 2012.
5. علي، احمد ابريهي، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص87.
6. الطائي، وليد خليف جبارة، النفقات العامة في الاقتصادات الريعية اتجاهات وانعكاسات، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، 2011، ص68.

المصادر الانكليزية

1. Ahmad, Ahmad Hassan & Masan, Saleh, Dynamic relationships between oil revenue, government spending and economic growth in Oman, International Journal of Business and Economic Development Vol. 3 Number 2, July 2015.
2. Ahmouda, Mousbah, The Impact of oil Exports on Economic Growth – The Case of Libya, Doctoral Thesis, Czech University of Life Sciences Prague Faculty of Economics and Management Department of Economics, 2014.
3. Alshahrani, Saad A, Alsadiq, Ali J., Economic Growth and Government Spending in Saudi Arabia: an Empirical Investigation, IMF Working Paper, 2014.
4. Anshasy, Amany, A. OIL PRICES AND ECONOMIC GROWTH IN OIL-EXPORTING COUNTRIES, Journal of Policy Modeling 34 (5), 2012.
5. Barro, R., Economic Growth in a Cross Section of Countries. National Bureau of EconomicResearch Working Paper No. 3120, 1989.
6. Dickey, Dand Fuller, W "Likelihood Ratio Statistical for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Econometric , USA, 1981.
7. Enders, W . "Applied Econometrics Time Series", New York :John Wiley & sons, Inc, USA, 1995.
8. Granger, C. W. J. , Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods, Econometrica, Vol. 37, No. 3, 1969.
9. Hasnul, Al Gifari, The effects of government expenditure on economic growth: the case of Malaysia, MPRA Paper No. 71254, 2016.
10. Johansen, S. "Statistical Analysis of Co-integration Vectors", Journal of Economics, Dynamics and Control, 12,USA,1988.
11. Johansen, S, and Juselius, K "Maximum Likelihood Estimation and Interference on Co-integration with AP-Plication to the Demand for Money", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 52, USA, 1990.

12. Koeda, Junko and Kramarenko, Vitali, Impact of Government Expenditure on Growth: The Case of Azerbaijan, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/08/115, 2008.
13. Solow, R. M., A Contribution to the Theory of Economic Growth Author. The Quarterly Journal of Economics, 70(1), 1956.

ملحق (1) اجمالي الانفاق الحكومي والناتج في العراق للمدة من 1990-2015 (مليار دينار)

السنوات	اجمالي الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة	معدل نمو الانفاق الحكومي %	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي%
1990	47,333.3	---	55.9	---
1991	25,000.0	-47.2	42.5	-23.97
1992	25,307.7	1.2	115.1	170.82
1993	16,829.3	-33.5	321.6	179.41
1994	8,669.6	-48.5	1,658.3	415.64
1995	6,280.0	-27.6	6,695.5	303.76
1996	5,833.3	-7.1	6,500.9	-2.91
1997	5,314.0	-8.9	15,093.1	132.17
1998	7,026.7	32.2	17,125.8	13.47
1999	7,031.3	0.07	34,464.0	101.24
2000	9,669.0	37.5	50,213.7	45.70
2001	11,498.3	18.9	41,314.6	-17.72
2002	11,713.0	1.9	41,022.9	-0.71
2003	17,080.1	45.8	29,585.8	-27.88
2004	86,597.3	407.0	53,235.4	79.94
2005	61,785.8	-28.7	73,533.6	38.13
2006	49,076.6	-20.6	95,588.0	29.99
2007	39,308.3	-19.9	111,455.8	16.60
2008	59,695.8	51.9	157,026.1	40.89
2009	45,528.0	-23.7	130,643.2	-16.80
2010	56,062.5	23.1	162,064.6	24.05
2011	59,619.8	6.3	217,327.1	34.10
2012	75,046.1	25.9	254,225.5	16.98
2013	83,481.1	11.2	273,587.5	7.62
2014	57,269.5	-31.4	258,900.6	5.37-
2015	80,717.8	40.9	251,053.7	3.03-

وزارة المالية – الدائرة الاقتصادية – جداول الحسابات الختامية.